الدّكتورة خوالفية جمال

النّظام القانونيّ للاستثمار في الجزائر

دراسة في ظلّ القانون (22-18)

التطور التشريعي ، ضمانات وحوافز الاستثمار الأجنبي ،
الإطار المؤسّساتي ، تسوية منازعات الاستثمار

دار الأمة
Editions LAIMA

الدكتور خوالفية جمال

النظام القانوني للاستثمار في الجزائر

(دراسة في ظل القانون 22-18)

(التطور التشريعي، ضمانات وحوافز الاستثمار الأجنبي،
الإطار المؤسساتي، تسوية منازعات الاستثمار)

دار الأمة
للنشر والتوزيع
Editions LAIMMA

عنوان الكتاب: النظام القانوني للاستثمار في الجزائر
(دراسة في ظل القانون 22-18)
اسم المؤلف: الدكتور خوالفية جمال
الحجم: 15, 5 × 23, 5
عدد الصفحات: 162
ISBN: 978-9969-615-78-4
منشورات دار لايمة، 2026
الإيداع القانوني: جانفي - 2026

جميع الحقوق محفوظة

للتواصل معنا

القليعة-تيبازة- الجزائر
الهاتف النقال: 550.085.725 (0) 213 +
WWW NLLIBRAIRIE.COM

حقوق النشر محفوظة لمنشورات دار لايمة ©2026
يمنع طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من أشكال الطباعة أو النسخ أو الترجمة أو التسجيل المرئي والمسموع أو الاختزان بالحسابات الإلكترونية وغيرها من الحقوق إلا بإذن مكتوب من دار النشر لايمة.

الفهرس

المقدمة 5

الفصل الأول: مدخل عام لقانون الاستثمار 11

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار وأنواعه 13

المطلب الأول: تعريف الاستثمار من الناحية الاقتصادية والقانونية 14

الفرع الأول: تعريف الاستثمار من الناحية الاقتصادية 14

الفرع الثاني: تعريف الاستثمار من الناحية القانونية 15

أولا: تعريف الاستثمار في الاتفاقيات الدولية للاستثمار 15

ثانيا: تعريف الاستثمار الأجنبي في التشريعات الوطنية المقارنة 17

ثالثا: تعريف الاستثمار عند فقهاء القانون 19

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار 20

الفرع الأول: أنواع الاستثمار من حيث مصادر التمويل 20

أولا: الاستثمار الوطني (المحلي) 20

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر EDI 21

ثالثا: الاستثمار الأجنبي غير المباشر 22

رابعا: معيار التمييز بين المستثمر الوطني والمستثمر الأجنبي 23*

الفرع الثاني: أنواع الاستثمار وفقا للقانون 22-18 25

أولا: استثمار الإنشاء: 25

ثانيا: استثمار التوسعة 25

ثالثا: استثمار إعادة التأهيل 25

رابعا: نقل الأنشطة من الخارج 25

المبحث الثاني: تطور المنظومة القانونية للاستثمار في الجزائر 26

المطلب الأول: مرحلة ما قبل دستور 1989 الاقتصاد الموجه 26

الفرع الأول: القانون رقم 63-277 المتضمن قانون الاستثمارات 27
الفرع الثاني: الأمر رقم 66-284 المتضمن قانون الاستثمارات 27
الفرع الثالث: القانون رقم 82-11 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص 28
الفرع الرابع: القانون رقم 82-13 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصادية 29
الفرع الخامس: القانون رقم 88-25 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية 29
المطلب الثاني: مرحلة ما بعد دستور 1989 الاقتصاد الحر 30
الفرع الأول: قانون النقد والقرض رقم 90-10 31
الفرع الثاني: المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار 32
الفرع الثالث: الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار 33
الفرع الرابع: القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار 35
الفرع الخامس: القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار 39
الفصل الثاني: ضمانات وحوافز الاستثمار الأجنبي في الجزائر في ظل القانون 22-18 ...43
المبحث الأول: ضمانات الاستثمار في إطار القانون 22-18.....45
المطلب الأول: الضمانات القانونية 46
الفرع الأول: الشفافية والمساواة (المساواة وحرية الاستثمار).....46
أولا: النشاطات التابعة لقطاع الصناعة الصيدلانية 49
ثانيا: النشاطات التابعة لقطاع الطاقة والمناجم.....49
ثالثا: النشاطات التابعة لقطاع النقل 50
الفرع الثاني: الاستقرار التشريعي 51
الفرع الثالث: حرية تحويل رؤوس الأموال 53
أولا: القاعدة العامة 53
ثانيا: القيود الواردة على تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج 55

الفرع الرابع: حماية الملكية الفكرية وحق التملك 56
ثانيا: الاستثناءات الواردة على الحق في الملكية الفكرية 57
الفرع الخامس: ضمان التعويض في نزع الملكية 58
أولا: القاعدة العامة 59
ثانيا: القيد الوارد على ضمان نزع الملكية 60
المطلب الثاني: الضمانات القضائية 60
الفرع الأول: اللجنة الوطنية للطعون 61
ثانيا: تشكيلة اللجنة الوطنية للطعون 62
ثالثا: الإجراءات العملية والضوابط القانونية التي تنظم مسار الطعن أمام اللجنة الوطنية العليا للطعون 63
الفرع الثاني: ضمان اللجوء إلى القضاء الوطني 64
الفرع الثالث: اللجوء إلى الطرق البديلة لتسوية النزاعات 65
المبحث الثاني: الأنظمة التحفيزية والشروط المؤهلة للاستفادة من المزايا وفقا لقانون الاستثمار رقم 22-18 67
المطلب الأول: أنواع الأنظمة التحفيزية في قانون الاستثمار رقم 22-18 67
الفرع الأول: نظام القطاعات 68
أولا: المقصود بنظام القطاعات 68
ثانيا: طبيعة الامتيازات التي يتمتع بها المستثمرون في إطار هذا النظام 68
الفرع الثاني: نظام المناطق 69
أولا: الاساس القانوني لنظام المناطق 70
ثانيا: مضمون الامتيازات في نظام المناطق 70
ثالثا: القيود والاستثناءات الواردة على نظام القطاعات والمناطق 71
الفرع الثالث: نظام الاستثمارات المهيكلة 72

المطلب الثاني: إجراءات الاستفادة من الامتيازات التحفيزية في إطار القانون رقم 22 18
74.....
الفرع الأول: تسجيل المشاريع الاستثمارية كمرحلة أولية للاستفادة من الأنظمة التحفيزية .74
أولا: الشباييك الوحيدة لتسجيل المشاريع الاستثمارية 74
ثانيا: المنصة الرقمية للمستثمر 76
الفرع الثاني: إعداد محضر معاينة الدخول في الاستغلال 77
الفصل الثالث: الإطار المؤسساتي للاستثمار على ضوء القانون رقم 22/18.....79
المبحث الأول: المجلس الوطني للاستثمار 81
المطلب الأول: المجلس الوطني للاستثمار تعريفه وتركيبته التنظيمية 82
الفرع الأول: التعريف بالمجلس الوطني للاستثمار 82
الفرع الثاني: تشكيلة المجلس الوطني للاستثمار 83
الفرع الثالث: مهام المجلس الوطني للاستثمار 84
المبحث الثاني: الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار 85
المطلب الأول: مفهوم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار 85
الفرع الأول: التعريف بالوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار 86
أولًا: تعريف الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار في ضوء النصوص القانونية السابقة 86
ثانيا: تعريف الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار في المرسوم التنفيذي رقم 22-298.....87
الفرع الثاني: مهام الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار كجهاز لتطوير الاستثمار 88
أولا: في مجال الاعلام 88
ثانيا: في مجال التسهيل.....89
ثالثا: في مجال ترقية الاستثمار 90
رابعا: في مجال مرافقة المستثمر 90
خامسا: في مجال تسيير الامتيازات: 91

سادسا: في مجال المتابعة 92
الفرع الثالث: تنظيم وسير الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار 92
المطلب الثاني: هيئات الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار 93
الفرع الأول: الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية 94
الفرع الثاني: الشبابيك الوحيدة اللامركزية.....94
الفرع الثالث: المنصة الرقمية للمستثمر 96
الفصل الرابع: تسوية منازعات الاستثمار الأجنبي في إطار قانون الاستثمار الجزائري.....99
المبحث الأول: التسوية القضائية لمنازعات الاستثمار الأجنبي.....102
المطلب الأول: الأساس القانوني لاختصاص القضاء الوطني بتسوية المنازعات الاستثمارية 102
الفرع الأول: اختصاص القضاء الداخلي في التشريع الجزائري.....102
الفرع الثاني: اختصاص القضاء الداخلي بناء على نظام الاتفاقيات الدولية 104
المطلب الثاني: الجهة القضائية المختصة للفصل في النزاع الناشئ بين الدولة والمستثمر 107
الفرع الأول: الجهة المختصة بدعوى الإلغاء في منازعات الاستثمار بين الدولة والمستثمر ..107
أولا: الاختصاص النوعي بدعوى الإلغاء في منازعات الاستثمار بين الدولة والمستثمر ..108
ثانيا: الاختصاص الاقليمي بدعوى الإلغاء في منازعات الاستثمار بين الدولة والمستثمر .114
الفرع الثاني: الجهة المختصة بدعوى القضاء الكامل في منازعات الاستثمار بين الدولة والمستثمر 114
الفرع الثالث: مدى اختصاص المحاكم التجارية المتخصصة في تسوية منازعات الاستثمار .116
المبحث الثاني: الوسائل البديلة لتسوية منازعات الاستثمار 117
المطلب الأول: الآليات الإدارية البديلة لتسوية منازعات الاستثمار 118
الفرع الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للجنة الوطنية العليا للطعون 118
أولا: الأساس القانوني لإنشاء اللجنة (التعريف اللجنة الوطنية العليا للطعون).....118

ثانيا: التشكيلة والصلاحيات التنظيمية 119
الفرع الثاني: إجراءات الطعن وآليات عمل اللجنة الوطنية العليا للطعون 120
أولا: شروط الطعن ومراحله 120
ثانيا: آليات البت في الطعن وضمانات المعالجة 121
ثالثا: المتابعة والرقابة الدورية 121
المطلب الثاني: الطرق الودية لتسوية المنازعات الاستثمارية 122
الفرع الأول: المصالحة 122
الفرع الثاني: الوساطة 124
أولا: مفهوم الوساطة 124
ثانيا: الموافقة على الوساطة 125
ثالثا: إجراءات الوساطة 127
الفرع الثالث: التحكيم كوسيلة بديلة لفض منازعات الاستثمار 129
أولا: اللجوء إلى التحكيم بناء على عقود الاستثمار (الأساس التعاقدي لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات) 130
ثانيا: اللجوء إلى التحكيم بناء على اتفاقيات الاستثمار الدولية 134
الخاتمة 139
المصادر والمراجع 143
الفهرس 157

د. فاطمة خليفي

ضمانات الاستثمار في التّشريع الجزائري

دراسة في ضوء القانون رقم: 18/22

الجزء الأول

الضمانات الموضوعية

دار الأمة

د/ فاطمة خليفي

ضمانات الاستثمار في التشريع الجزائري:
دراسة في ضوء القانون رقم: 18/22

الجزء الأول

الضمانات الموضوعية

دار الأمة
للنشر والتوزيع
Editions LAIMMA

عنوان الكتاب: ضمانات الاستثمار في التشريع الجزائري:
دراسة في ضوء القانون رقم: 18/22
اسم المؤلف: الدكتورة فاطمة خليفي
الحجم: 15,5 × 23,5
عدد الصفحات: 194
ISBN: 978-9969-615-25-8
منشورات دار لايمة، 2025
الإيداع القانوني: سبتمبر- 2025

جميع الحقوق محفوظة

للتواصل معنا

القليعة-تيبازة- الجزائر

الهاتف النقال :550.085.725 (0) 213 +

WWW NLLIBRAIRIE.COM

حقوق النشر محفوظة لمنشورات دار لايمة ©2025

يمنع طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من أشكال الطباعة أو النسخ أو الترجمة أو التسجيل المرئي والمسموع أو الاختزان بالحسابات الإلكترونية وغيرها من الحقوق إلا بإذن مكتوب من دار النشر لايمة.

فهرس المحتويات

مقدمة.....7

الفصل الأول: الضمانات التشريعية المقررة للاستثمار وفق القانون 18/22 15

المبحث الأول: ضمان حرية الاستثمار 17

المطلب الأول: مبدأ حرية الاستثمار ضمن المنظومة التشريعية الجزائرية.....18

الفرع الأول: تعريف حرية الاستثمار 18

الفرع الثاني: تجسيد مبدأ حرية الاستثمار ضمن المنظومة التشريعية الجزائرية 20

أولا: تجسيد مبدأ حرية الاستثمار ضمن التشريعات المتعلقة بالاستثمار 21

ثانيا: التعزيز الدستوري لمبدأ حرية الاستثمار 29

ثالثا: مبدأ حرية الاستثمار ضمن الاتفاقيات الدولية.....33

المطلب الثاني: مظاهر تجسيد حرية الاستثمار والقيود المفروضة عليها.....34

الفرع الأول: مظاهر تجسيد مبدأ حرية الاستثمار.....34

أولا: مبدأ الشفافية.....35

ثانيا: مبدأ المساواة في التعامل مع الاستثمارات 37

الفرع الثاني: القيود الواردة على مبدأ حرية الاستثمار ضمن القانون 18/22 41

أولا: القيود المقررة على نوعية النشاط الاستثماري المراد ممارسته 41

ثانيا: القيود المقررة أثناء ممارسة النشاط الاستثماري في الجزائر 47

المبحث الثاني: ضمان الثبات التشريعي.....60

المطلب الأول: ماهية شرط الثبات التشريعي 61

الفرع الأول: تعريف شرط الثبات التشريعي وأنواعه 61

أولا: تعريف شرط الثبات التشريعي 61

ثانيا: أنواع شرط الثبات التشريعي 62

الفرع الثاني: الطبيعة القانونية لشرط الثبات التشريعي.....65
أولاً: الطبيعة التوقيفية لشرط الثبات التشريعي 65
ثانياً: الطبيعة التحويلية لشرط الثبات التشريعي.....67
الفرع الثالث: الآثار القانونية لشرط الثبات التشريع 68
أولاً: الآثار الايجابية لشرط الثبات التشريعي 68
ثانياً: الآثار السلبية لشرط الثبات التشريعي 70
المطلب الثاني: تقييم شرط الثبات التشريعي في الجزائر. 71
الفرع الأول: تكريس شرط الثبات التشريعي في المنظومة التشريعية الجزائرية 72
أولا: تكريس شرط الثبات التشريعي في قوانين الاستثمار 72
ثانيا: تكريس شرط الثبات التشريعي على مستوى الاتفاقيات المتعلقة بالاستثمار 74
الفرع الثاني: إخلال الدولة بشرط الثبات التشريعي.....75
الفصل الثاني: الضمانات المالية المقررة للاستثمار وفق القانون 18/22 81
المبحث الأول: ضمان منح العقار الاقتصادي وحماية ملكية المشروع الاستثماري.....83
المطلب الأول: ضمان منح العقار الاقتصادي للمستثمر 84
الفرع الأول: تعريف العقار الاقتصادي.....85
الفرع الثاني: ضوابط منح العقار الاقتصادي 86
أولا: النظام القانوني للأوعية العقارية المكونة للعقار الاقتصادي 86
ثانيا: الإجراءات المتعلقة بمنح العقار الاقتصادي.....92
الفرع الثالث: آثار عقد الامتياز على العقار الاقتصادي الموجه لإنجاز الاستثمار 96
أولا: حقوق والتزامات المستثمر المستفيد من الامتياز على العقار الاقتصادي 96
ثانيا: حقوق والتزامات الادارة المانحة للامتياز (الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار)...100
المطلب الثاني: ضمان حماية ملكية المشروع الاستثماري.....104

الفرع الأول: تعريف إجراء التسخير وشروطه 104
أولا: تعريف التسخير في مجال الاستثمار 105
ثانيا: شروط اللجوء لإجراء التسخير 106
الفرع الثاني: الآثار القانونية المترتبة على تسخير المشاريع الاستثمارية 109
أولا: استحقاق التعويض 109
ثانيا: استرداد الأملاك والمشروع الاستثماري محل التسخير 113
الفرع الثالث: تطور موقف المشرع الجزائري من نزع ملكية المستثمر 113
أولا: صور نزع الملكية في تشريعات الاستثمار السابقة 114
ثانيا: إجراء التسخير في قانون الاستثمار الجديد 18/22 115
المبحث الثاني: الضمانات المرتبطة بالحقوق المالية للمستثمر 116
المطلب الأول: ضمان حرية تحويل رؤوس الأموال التابعة للاستثمار 117
الفرع الأول: ماهية حرية تحويل رؤوس الأموال في مجال الاستثمار 117
أولا: تعريف رأس المال 117
ثانيا: مفهوم حركة رؤوس الأموال بالنسبة للمستثمر 118
الفرع الثاني: واقع ضمان تحويل رؤوس أموال المستثمر في الجزائر 120
أولا: تكريس ضمان تحويل رؤوس الأموال في التشريع الجزائري 120
ثانيا: القيود المتعلقة بتحويل رؤوس الأموال المستثمرة والعائدات الناجمة عنها 125
المطلب الثاني: ضمان حماية حقوق الملكية الفكرية للمستثمر 129
الفرع الأول: تعريف الملكية الفكرية وبيان دوافع حمايتها 129
أولا: تعريف الملكية الفكرية 130
ثانيا: دوافع حماية حقوق الملكية الفكرية 130
الفرع الثاني: عناصر حقوق الملكية الفكرية وعلاقتها بجذب الاستثمار 134

أولا: عناصر حقوق الملكية الفكرية.....134
ثانيا: العلاقة بين نظام حماية الملكية الفكرية وجذب الاستثمار الأجنبي.....138
الفرع الثالث: الضمانات القانونية المقررة لحماية الملكية الفكرية في التشريع الجزائري ..142
أولا: الضمانات الوطنية المقررة لحماية الملكية الفكرية.....142
ثانيا: الضمانات الدولية المقررة لحماية الملكية الفكرية 149
ثالثا: إشكالات تطبيق ضمانات حماية الملكية الفكرية للمستثمر في الجزائر 153
الخاتمة 157
قائمة المصادر والمراجع المعتمدة 161
فهرس المحتويات..... 191

د. فاطمة خليفي

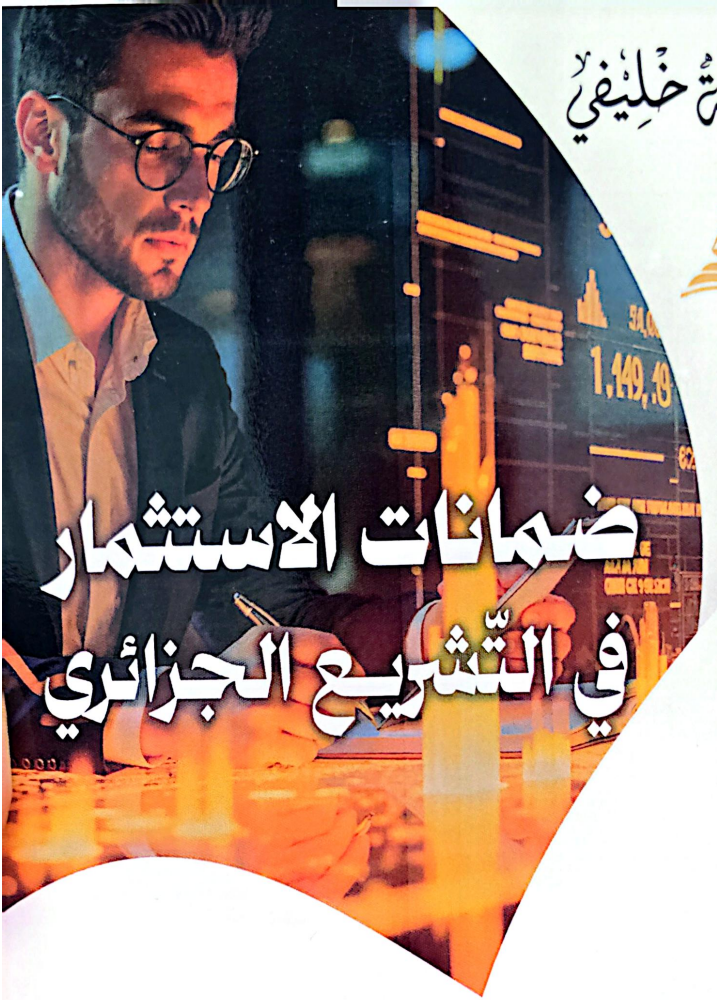

ضمانات الاستثمار في التّشريع الجزائري

دراسة في ضوء القانون رقم: 18/22

الجزء الثّاني

الضّمانات الإجرائيّة والمؤسّساتيّة

دار الجامعة الجديدة

ضمانات الاستثمار في التشريع الجزائري:

دراسة في ضوء القانون رقم: 18/22

الجزء الثاني

الضمانات الإجرائية والمؤسساتية

د/ فاطمة خليفي

دار الأمة
للنشر والتوزيع
Editions LAIMMA

عنوان الكتاب: ضمانات الاستثمار في التشريع الجزائري:
دراسة في ضوء القانون رقم: 18/22
اسم المؤلف: الدكتورة فاطمة خليفي
الحجم: 15,5 × 23,5
عدد الصفحات: 198
ISBN: 978-9969-615--
منشورات دار لايمة، 2026
الإيداع القانوني: 2026

جميع الحقوق محفوظة

للتواصل معنا

القليعة-تيبازة- الجزائر

الهاتف النقال :550.085.725 (0) 213 +

WWW NLLIBRAIRIE.COM

حقوق النشر محفوظة لمنشورات دار لايمة ©2026
يمنع طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من أشكال الطباعة أو النسخ أو الترجمة أو التسجيل المرئي والمسموع أو الاختزان بالحسابات الإلكترونية وغيرها من الحقوق إلا بإذن مكتوب من دار النشر لايمة.

الفهرس

المقدمة 5

الفصل الأول: ضمانات تسوية منازعات الاستثمار 11

المبحث الأول: التسوية الشبه قضائية لمنازعات الاستثمار 14

المطلب الأول: ماهية منازعات الاستثمار (مفهومها وأسبابها)..... 15

الفرع الأول: مفهوم منازعات الاستثمار 15

أولا: تعريف منازعات الاستثمار 15

ثانيا: خصائص منازعات الاستثمار 17

الفرع الثاني: أسباب منازعات الاستثمار 18

أولا: أسباب ترجع للدولة المضيفة للمستثمر 19

ثانيا: أسباب المنازعات التي ترجع للمستثمر 20

المطلب الثاني: اللجنة الوطنية العليا للطعون كآلية شبه قضائية لتسوية منازعات الاستثمار 22

الفرع الأول: التعريف باللجنة الوطنية العليا للطعون وتشكيلتها 22

أولا: التعريف باللجنة الوطنية العليا للطعون 23

ثانيا: تشكيلة اللجنة الوطنية العليا للطعون المتعلقة بالاستثمار 24

الفرع الثاني: شروط وإجراءات تقديم الطعن وكيفية معالجته أمام اللجنة 25

أولا: شروط وإجراءات تقديم الطعن من قبل المستثمر 26

ثانيا: آلية معالجة الطعون من طرف اللجنة العليا للطعون 29

المبحث الثاني: التسوية القضائية لمنازعات الاستثمار 31

المطلب الأول: التسوية القضائية الداخلية لمنازعات الاستثمار 32

الفرع الأول: التسوية القضائية للمنازعات الاستثمارية في ظل التشريع الوطني 33

أولا: اختصاص المحاكم التجارية في النظر في المنازعات الاستثمارية 33

ثانيا: اختصاص القضاء الاداري كآلية لتسوية المنازعة الاستثمارية..... 39

الفرع الثاني: اختصاص القضاء الوطني في تسوية منازعات الاستثمار في إطار الاتفاقيات الدولية 47

الفرع الثالث: تقييم فعالية القضاء الوطني في تسوية منازعات الاستثمار 50
المطلب الثاني: التسوية القضائية الدولية لمنازعات الاستثمار 52
الفرع الأول: محكمة العدل الدولية 53
أولا: شروط رفع الدعوى أمام محكمة العدل الدولية 53
ثانيا: فعالية الحماية القضائية الدولية لمنازعات الاستثمار 55
الفرع الثاني: محكمة الاستثمار العربية 56
أولا: تشكيلة محكمة الاستثمار العربية 57
ثانيا: اختصاصات المحكمة العربية للاستثمار 59
ثالثا: إجراءات التقاضي أمام محكمة الاستثمار العربية 60
المبحث الثالث: الآليات البديلة لتسوية منازعات الاستثمار 64
المطلب الأول: التوفيق (المصالحة) والوساطة لتسوية منازعات الاستثمار 64
الفرع الأول: التوفيق كآلية لتسوية منازعات الاستثمار 65
أولا: تعريف التوفيق كآلية لتسوية منازعات الاستثمار 66
ثانيا: مبررات اللجوء للتوفيق لحل منازعات الاستثمار 67
ثالثا: إجراءات التسوية عبر آلية التوفيق 68
رابعا: تجسيد التوفيق ضمن التشريعات الداخلية والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر 73
الفرع الثاني: الوساطة لتسوية منازعات الاستثمار 76
أولا: تعريف الوساطة في مجال منازعات الاستثمار 77
ثانيا: تكريس ضمانة الوساطة ضمن التشريع الجزائري 79
ثالثا: مراحل سير عملية الوساطة في تسوية منازعات الاستثمار الأجنبي 80
المطلب الثاني: التحكيم التجاري الدولي لتسوية منازعات الاستثمار 81
الفرع الأول: مفهوم التحكيم التجاري لدولي 82
أولا: تعريف التحكيم التجاري الدولي 82
ثانيا: أنواع التحكيم التجاري الدولي 84
ثالثا: مبررات اللجوء للتحكيم في منازعات الاستثمار 86

الفرع الثاني: تجسيد التحكيم التجاري الدولي في التشريع الجزائري 89
أولا: تجسيد آلية التحكيم التجاري الدولي ضمن التشريعات الداخلية 89
ثانيا: تجسيد آلية التحكيم ضمن الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها الجزائر 92
الفرع الثالث: التحكيم التجاري الدولي عبر المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار- أنموذجا- 95
أولا: التعريف بالمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار 95
ثانيا: نطاق اختصاص المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار 96
ثالثا: إجراءات التسوية وفقا لنظام المركز الدولي 104
رابعا: تقييم دور التحكيم التجاري الدولي من خلال المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار 106
الفصل الثاني: الضمانات المؤسساتية المقررة للاستثمار وفق القانون 18/22 109
المبحث الأول: المؤسسات الوطنية المكلفة بحماية الاستثمار 112
المطلب الأول: المجلس الوطني للاستثمار على ضوء القانون 18/22 112
الفرع الأول: التشكيلة البشرية والتنظيم الإداري للمجلس الوطني للاستثمار 113
أولا: التعريف بالمجلس الوطني للاستثمار 114
ثانيا: الطبيعة القانونية للمجلس الوطني للاستثمار 115
الفرع الثاني: الاختصاصات الاستراتيجية والمهام الاستشارية للمجلس 118
المطلب الثاني: الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار 119
الفرع الأول: الإطار القانوني للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار 120
أولا: التعريف بالوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار 120
ثانيا: هياكل تسيير الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار 122
الفرع الثاني: مهام الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار 128
أولا: دور الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار ضمن المرسوم التنفيذي 298/22 المعدل والمتمم 128
ثانيا: دور الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار ضمن قانون العقار الاقتصادي 17/23 133
الفرع الثالث: الهياكل التنظيمية للوكالة 136

أولا: الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية 136
ثانيا: الشبابيك الوحيدة اللامركزية ذات الاختصاص المحلي 138
المبحث الثاني: المؤسسات الدولية المكلفة بحماية الاستثمار 142
المطلب الأول: الوكالة الدولية لضمان الاستثمار 142
الفرع الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للوكالة الدولية لضمان الاستثمار 143
أولا: نشأة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار 144
ثانيا: التنظيم القانوني للوكالة الدولية لضمان الاستثما 145
ثالثا: الهيكل التنظيمي للوكالة الدولية لضمان الاستثمار 146
الفرع الثاني: نطاق ضمان الوكالة الدولية لضمان الاستثمار 148
أولا: المشاريع الاستثمارية الصالحة للضمان من طرف الوكالة الدولية للاستثمار 148
ثانيا: المستثمر القابل للضمان 150
ثالثا: المخاطر الصالحة للضمان من طرف الوكالة الدولية لضمان الاستثمار 151
الفرع الثالث: التحديات التي تواجه عمل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار 154
المطلب الثاني: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 155
الفرع الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار 156
أولا: نشأة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 156
ثانيا: أهداف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وآليات تحقيقها 157
ثالثا: الهيكل التنظيمي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار 161
الفرع الثاني: نطاق ضمان المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 164
أولا: الاستثمارات الصالحة لضمان المؤسسة العربية 165
ثانيا: المستثمرون الصالحون لضمان المؤسسة العربية 167
ثالثا: المخاطر الصالحة للضمان من طرف المؤسسة العربية 169
الخاتمة 173
قائمة المصادر والمراجع المعتمدة 179
الفهرس 195